مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

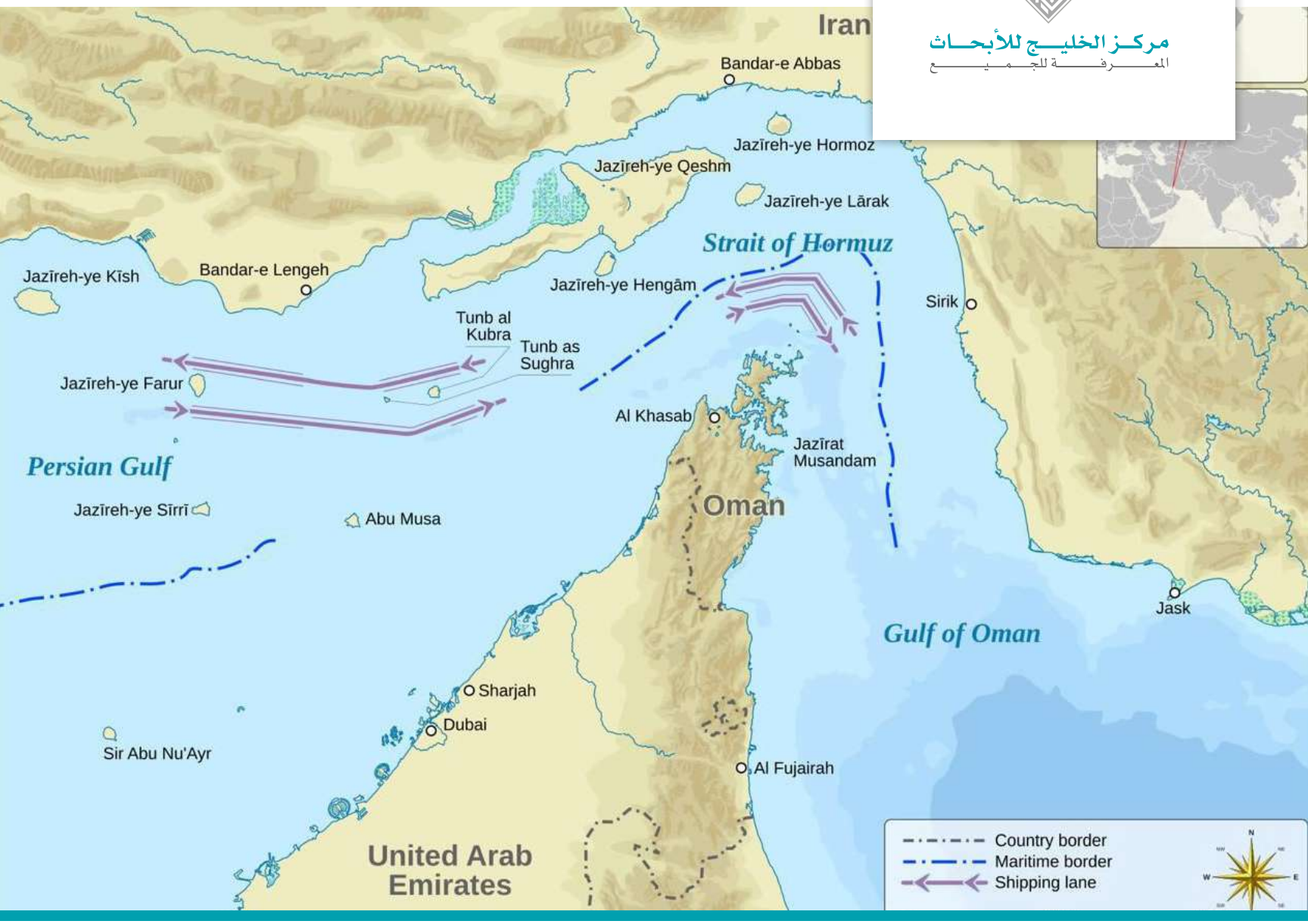

تقرير تحليلي

مضيق هرمز: الجغرافيا البحرية الاستراتيجية والامتداد الساحلي الايراني في معادلة التهديد

اللواء البحري الركن (م) عبدالله بن جابر الزايدي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية . مركز الخليج للأبحاث

المقدمة

يمثل مضيق هرمز أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم، ليس فقط بسبب حجم الطاقة التي تعبره، بل لأن أي اضطراب فيه يتحول فوراً إلى تهديد يتجاوز الملاحة ليصيب أمن الطاقة، واستقرار الأسواق، وحسابات الردع الإقليمي والدولي. وتنبع حساسيته الاستراتيجية من أن الجغرافيا فيه لا تعمل كخلفية ثابتة، بل كعنصر مباشر في تشكيل التهديد، بما يتيح تحويل الممر من قناة عبور إلى مساحة تعطيل وأداة ضغط استراتيجية. وفي عام ٢٠٢٤ مرّ عبر المضيق نحو ٢٠ مليون برميل يوميا من النفط، وهو ما يفسر لماذا يبقى أي اضطراب فيه أعلى من مجرد مشكلة محلية أو ملاحية.

وينطلق هذا التقرير من منطق أن هرمز ليس أزمة عابرة، بل معضلة استراتيجية مستدامة، ترتبط بتداخل الجغرافيا مع العقيدة البحرية للحرس الثوري الايراني والأهمية العالمية للمر. وكيفية توظيف ايران لهذه الجغرافيا في دعم الردع والتعطيل، وحدود هذه الأفضلية. وما إذا كان احتواء الأزمة الحالية ينهي التهديد أو يكتفي بتأجيله.

والسؤال المركزي هنا هو: هل يكفي احتواء الأزمة الحالية وإعادة فتح المضيق تشغيليا لإنهاء التهديد، أم أن هرمز سيظل- بحكم الجغرافيا والعقيدة البحرية للحرس الثوري والأهمية الاستراتيجية للممر- نقط ضغط قابلة لإعادة التفعيل كلما دخل الإقليم في أزمة كبرى؟

١- الملخص التنفيذي

يمثل مضيق هرمز معضلة استراتيجية مستدامة، لأن التهديد فيه لا يتوقف على فرض اغلاق كامل للممر، بقدر ما يرتبط بالقدرة على تعطيل وظيفته، ورفع كُلفة العبور، وإبقاء الملاحة تحت ضغط مستمر. وتنبع هذه القدرة من تدخل الجغرافيا البحرية للمضيق مع الجُزُر المتقدمة والقطاعات الساحلية القريبة، ومع نمط الحرس الثوري القائم على الضغط غير المتماثل، والتهديد الصاروخي الساحلي، والتهديد بزراعة الألغام، والتشويش، والارباك الملاحي. بما يحول الجوار الجغرافي إلى أداة مباشرة في الردع والتعطيل.

وعليه، فإن التحدي الاستراتيجي لا يتمثل فقط في إعادة انتظام العبور، وإبقاء المضيق مفتوحاً قانونياً، بل في تقليص قابلية المضيق لأن يُعاد توظيفه مستقبلاً كورقة ضغط وتعطيل في كل أزمة لاحقة، إلى أداة تعطيل وضغط على الطاقة والتجارة والاستقرار الإقليمي.

٢- السوابق العملياتية في هرمز

تؤكد تجربة حرب الناقلات في الثمانينيات أن الخطر في مضيق هرمز لا يقاس فقط بإغلاقه من عدمه، بل بقدرة التهديد على خفض الثقة في المرور الآمن. وما أثبتته السوابق أن انتظام العبور في هرمز لا يتحقق بالتهدئة السياسية وحدها، ولا بالاستخدام المجرد للقوة، بل عبر تأمين المرور البحري فعلياً، وتحييد أدوات التعطيل الرئيسة وفي مقدمتها الألغام، والصواريخ الساحلية، والزوارق السريعة والمسيرة، والتشويش الملاحي، وكذلك خفض المخاطر إلى مستوى يسمح بعودة الممر إلى حالة تشغيلية مستقرة.

٣- مرتكزات المعضلة الاستراتيجية في هرمز

تحول مضيق هرمز من ممر بحري حساس إلى معضلة استراتيجية لأن أثره العالمي لم يعد مرتبطاً بإعلان رسمي عن إغلاقه، بل بإمكان انتاج تعطيل جزئي مستمر يكفي لرفع الكلفة وتقويض الثقة التشغيلية في سلامة المرور. ففي بيئة من هذا النوع، لا يلزم توقف الملاحة كلياً حتى تتولد التداعيات، إذ يكفي تراجع وتيرة الحركة واتساع هامش المخاطر الملاحية كي تنتقل الازمة سريعاً من نطاقها المحلي إلى أسواق الطاقة والتأمين والنقل البحري.

ولا تنبع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من كونه نقطة اختناق بحرية ضيقة فحسب، بل من كونه المنفذ البحري الرئيس لصادرات الطاقة الخليجية إلى الاسواق العالمية، في ظل عدم وجود مسار بحري بديل مباشر ومكافئ، وبقاء البدائل البرية عبر الانابيب محدودة القدرة وغير قادرة على استيعاب سوى جزء من التدفقات. لذلك فإن أي اضطراب فيه يُقرأ بوصفه متغيراً يمس مباشرة أمن الطاقة العالمي، وتسعير النفط والغاز، واستقرار سلاسل الامداد.

ومن هنا، فإن الوزن الحاكم لهرمز لا تصنعه الجغرافيا وحدها، بل ايضاً تمركز الكتلة الانتاجية والتصديرية الخليجية خلفه، بما يجعل أمنه عنصراً مفصلياً في معادلة الاستقرار الإقليمي والاقتصادي الدولي. ولا يتوزع أثر أي اضطراب في المضيق بالتساوي على دول الخليج، فالعراق والكويت وقطر والبحرين يرتبطون به بوصفه منفذهم البحري الوحيد إلى العالم الخارجي، بينما يمثل المنفذ الرئيس لكلاً من السعودية والإمارات وإيران، مع امتلاك هذه الدول منافذ وبدائل أخرى تتفاوت في قيمتها العملية من دولة إلى أخرى. أما عمان، فتبقى أقل تعرضاً لهذه المعضلة بحكم واجهتها البحرية على خليج عمان وبحر العرب. وهذه الفوارق تفسر اختلاف درجات الانكشاف، وتباين المرونة الاستراتيجية في إدارة تدفقات الطاقة، وتفاوت كُلفة التعطيل بين دولة وأخرى عند كل أزمة تصيب الممر.

كما أن حساسية هرمز لا تقف عند وزنه الجغرافي والاقتصادي، بل تمتد إلى وضعه القانوني بوصفه مضيقاً تحكمه قواعد الملاحة الدولية، لا مجرد ممر يخضع لإدارة منفردة. حيث ورد في المادة ٣٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (تتمتع جميع السفن في المضائق بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يُعاق). وبذلك، فإن أي محاولة لتحويل التحكم في هرمز إلى أداة سيادية خالصة لا تمس حرية العبور وحدها، بل تفتح نزاعاً أوسع على النظام القانوني الحاكم للممرات الدولية. وهذا ما يفسر لماذا يتجاوز أي اضطراب فيه بُعده المحلي ليتحول إلى مسألة تمس النظام الملاحي الدولي نفسه.

٤- الجغرافيا الحاكمة للممر وأثرها في تعطيل وظيفته

لا يُفهم مضيق هرمز بوصفه ممراً ضيقاً فقط، بل بوصفه بيئة عملياتية مركبة تتكامل فيها الممرات الملاحية المحددة، والتماس المباشر مع الساحل الايراني والعمق التضاريسي الداعم خلفه، والجُزُر المتقدمة. وفي هذا النوع من المسارح لا يحتاج التهديد إلى اشتباك واسع أو اغلاق كامل لينتج أثره، يكفي تهديد موضعي، أو مؤشرات على زرع الألغام، أو تشويش ملاحي ، أو نشاط عدائي محدود، لتتراجع الثقة في صلاحية الممر وينعكس مباشرة على العبور والكُلفة والتأمين.

وفي قلب هذه الجغرافيا تبرز الجُزُر الحاكمة للمضيق بوصفها ركناً أساسياً في معادلة التهديد، إلا أن هذا الدور يتوزع على نمطين رئيسيين (جُزُر حاكمة لعنق المضيق، وجُزُر حاكمة لطرق الاقتراب إليه). وهذا التمييز مهم، لأن الأول يرتبط بالمجال المباشر للعبور، بينما يرتبط الثاني بتوسيع عمق التأثير إلى المحاور البحرية السابقة للممر.

أ. الجُزُر الحاكمة لعُنُق المضيق المباشر

لا تقتصر قيمة الجزر الايرانية القريبة من مجال العبور في أنها لا تمثل نقاطاً منفصلة، بل تُشكل مع الساحل المقابل منظومة جغرافية عملياتية تمنح ايران قواعد متقدمة للرصد والمتابعة والتمركز والاسناد العملياتي في البيئة الأقرب إلى خطوط الملاحة الحرجة.

(شكل رقم ١) . الجزر الحاكمة لعنق المضيق المباشر

وفي مقدمة هذه الجزر تأتي جزيرة قشم، وهي العنصر الأهم من حيث العمق والربط، لا بسبب مساحتها فقط، بل لأنها تصل بين الساحل الايراني والمياه الأكثر تقييداً في مضيق كلارنس وبين المجال البحري الاوسع. وهذا يمنحها ميزة إضافية، عمق قريب للتواجد البحري ومساحة انسب لإعادة التموضع وربط الساحل بالجزر والقطاع الحاكم للممر.

أما لارك، فتبرز أهميتها من قربها المباشر من نطاق العبور نفسه، وهو ما يجعلها جزيرة ذات قيمة عالية في فرض حضور قريب على الممر، ومراقبة الحركة، وتقليص زمن الاستجابة تجاه أي تطور في المجال الملاحي.

وهنگام تضيف بُعدًا عملياتيًا مختلفًا. فالمياه القريبة من الجزيرة ليست ميسّرة للحركة الحرة، بل تتسم بمناطق قليلة العمق، وتكوينات صخرية، وتيارات مدٍّ وجزر متغيرة، بما يفرض قيودًا أكبر على اختيار المسار والسرعة والمناورة.

أما جزيرة هرمز فتكمن أهميتها في موقعها عند الحد الشرقي للمضيق، حيث تتداخل القناة القريبة منها مع مساحات بحرية أشد تقييداً، وهو ما يرفع قيمتها في الرصد المتقدم ومراقبة القطاع الشرقي للمجال الحاكم للممر.

إن الأهمية العملياتية للجزر يكمن في الأثر التراكمي الذي تنتجه معاً. فقشم تمنح العمق والربط، ولارك تمنح الاقتراب المباشر من الممر، وهنگام تمنح افضلية العمل في البيئة المقيدة، وهرمز تمنح الرصد المتقدم على القطاع الشرقي. وعندما تتكامل هذه الجزر مع الساحل الايراني المقابل وبندر عباس ، فإنها تتحول إلى شبكة ضغط عملياتي على الممر.

كما أن صلاحية الشواطئ في هذه الجزر غير متساوية. فقشم وبعض قطاعات هنگام أصلح نسبياً لوصول تكتيكي محدود أو إنزال صغير بالقوارب السريعة، بينما تبدو لارك وأجزاء من هرمز أقل ملاءمة بسبب الانحدارات الساحلية وطبيعة المياه الأكثر تقييداً. وعليه، تبقى القيمة العملياتية لهذه الجزر أعلى في الرصد والتمركز والاسناد العملياتي.

ب. الجُزُر الحاكمة لطرق الاقتراب للمضيق.

تنبع أهمية الجزر الواقعة على طرق الاقتراب المؤدية إلى مضيق هرمز من تموضعها على المحور البحري الواقع داخل الخليج قبل الوصول لهرمز، لا من كونها تحكم عنق المضيق المباشر، فهي تؤثر في حركة الوصول القادمة من داخل الخليج نحو الممر، وتمنح إيران نقاط رصد وتمركز متقدمة في المجال البحري السابق لعنق المضيق.

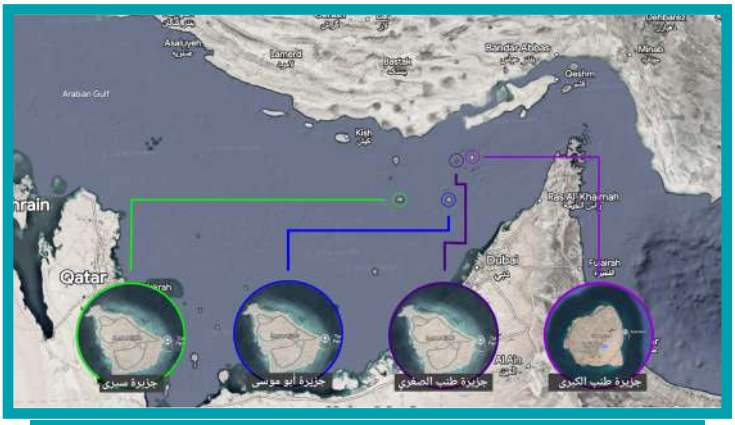

(شكل رقم ٢) . الجزر الحاكمة لطرق الاقتراب للمضيق

وتبرز جزيرة أبو موسى بوصفها الجزيرة الأكثر أهمية في هذا المستوى، لأن موقعها يضعها على مسارات الاقتراب البحرية المؤدية إلى هرمز، لا داخل عنق المضيق المباشر وهذا يمنحها قيمة عالية في الرصد المبكر، والتمركز المتقدم، والاسناد العملياتي، ورفع كُلفة العبور قبل الوصول للممر.

أما طنب الكبرى، فتكتسب وزنها من تموضعها القريب من مسارات الدخول والخروج المؤدية إلى هرمز، بما يجعلها ذات قيمة أعلى في متابعة الحركة وفرض حضور متقدم على محاور الاقتراب.

وتضيف طنب الصغرى عُمقاً آخر للرصد والانتشار وتوسيع هامش التأثير. أما سِيري فتدعم النسق من حيث توسيع المجال التي يمكن منها الرصد والاسناد والضغط على طرق الاقتراب.

إن الأهمية العملياتية لهذه الجزر لا تكمن في التحكم بالعنق المباشر ، بل في توسيع عمق التأثير إلى ما قبل

العنق. وعندما تتكامل هذه مع الجزر الحاكمة لعنق المضيق، فإنها تُنشئ طبقات متدرجة من المراقبة والرصد والاسناد العملياتي وعمليات التهديد من داخل الخليج حتى المضيق إن تفاوت التضاريس في هذه الجزر وخصائص المياه المحيطة بها يفرض قيوداً متفاوتة على الوصول اليها، وهذا ما يجعل شواطئها غير مناسبة لعمليات الانزال البحري.

ج. الساحل الإيراني المقابل للمضيق.

لا يمثل الساحل الايراني المقابل لهرمز مجرد واجهه بحرية ملاصقة ، بل يُشكل، مع عمقه الداخلي والجُزُر الحاكمة نطاقاً عملياتياً متدرجاً يمنح ايران قدرة أعلى على الرصد والتمركز والاخفاء والاسناد وإدارة الضغط على الملاحة. فقيمته لا تنبع من طوله فقط، بل من قربه من خطوط العبور، وتنوع تضاريسه، وارتباطه بمرتكزات بحرية وعسكرية قريبة، بما يجعله جزءاً مباشراً من معادلة التأثير في الملاحة داخل المضيق. كما أن طبيعته غير المتجانسة، بين قطاعات منخفضة وأخرى صخرية، يعقبها شريط ساحلي ضيق ثم عمق بري أكثر وعوره وارتفاعاً، وهو ما يوفر بيئة مناسبة للإخفاء والتمويه وإعادة التموضع وتوزيع الجهد من دون انكشاف دائم أمام المجالين البحري والجوي. وتزداد قيمة هذا الساحل لارتباطه بالمنطقة البحرية الأولى للحرس الثوري، التي تمثل مركز الثقل الايراني في القطاع المقابل لهرمز، ومهمته الأساسية التحكم المباشر بالمجال البحري الحرج للمضيق.

٥- الامتداد البحري الايراني الأوسع في الخليج. المناطق البحرية الخمس

لا يقتصر أثر الجغرافيا البحرية الايرانية على الساحل المقابل لمضيق هرمز وحده، كما أن هذا القطاع لا يعمل في عزله عن بقية الساحل الايراني في الخليج، بل ضمن امتداد بحري أوسع يتوزع على خمس مناطق بحرية رئيسية، موزعه بحسب الموقع والوظيفة والموقع (شكل رقم٣)[1] ، وجميعها تقع تحت السيطرة القيادية والعملياتية المباشرة للحرس الثوري. ولذلك، فإن استيعاب معادلة التهديد والتعطيل في يقتضي وضع هذا القطاع داخل الإطار الأشمل للبنية البحرية التابعة للحرس الثوري على طول ساحل الخليج العربي، بما يوفره من عمق تنظيمي وساحلي واسناد خارج القطاع المباشر للمضيق.

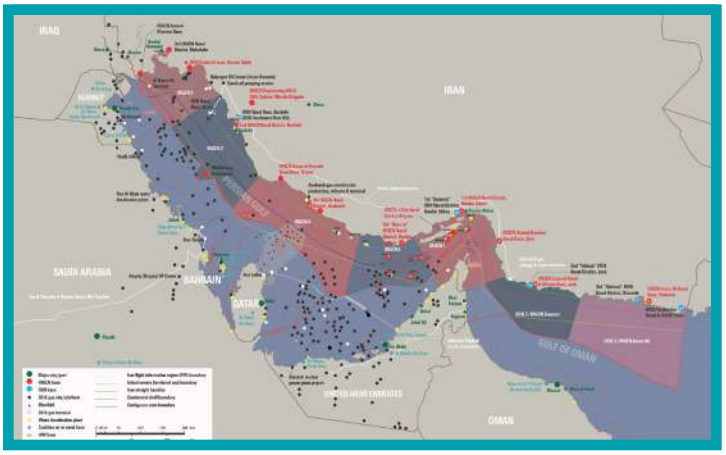

شكل رقم ٣ المناطق البحرية الخمس على ساحل ايران على الخليج العربي.

- **المنطقة البحرية الأولى. بندر عباس -مضيق هرمز**

مقرها بندر عباس، تعتبر مركز الثقل البحري الإيراني في المضيق، لأنها تحمي القطاع الأكثر حساسية في المنظومة (عنق المضيق المباشر)، وتربط بين الساحل والجزر الحاكمة لعنق المضيق. ومهمتها هي التحكم بالملاحة في هرمز، وحماية بندر عباس (منفذ التصدير البحري الأهم لإيران). وموقعها يجعلها أكثر القطاعات قدرة على تحويل هذه الميزة إلى تأثير عملياتي فوري. والمنطقة يقع فيها مقر الحرس الثوري ومركز القيادة والسيطرة، إلى جانب وحدات دفاع ساحلي وصواريخ مضادة للسفن وقوات خاصة ووحدات سطحية مرتبطة بالمضيق، بما يجعلها عملياً منطقة الإمساك المباشر بهرمز، ومحورها الرئيس إدارة الضغط على الملاحة.

- **المنطقة البحرية الثانية. بوشهر. وسط الخليج**

مقرها بوشهر. تغطي قطاع ساحلي أوسع في وسط وشمال الخليج. وتتمثل مهمتها الأساسية في حماية مركز الثقل الايراني في المضيق والمتمثل في جزيرة خرج ومحطة بوشهر النووية، مع السيطرة على المجال البحري المحيط بهما، وقيمتها العملياتية تتمثل في اشرافها

على واجهه بحرية ترتبط بمنشآت الطاقة والبنية النووية الحساسة.

- **المنطقة البحرية الثالثة. ماهشهر. شمال الخليج**

تقع في ماهشهر. وتعتبر قطاع مختلف وظيفياً وجغرافياً، لأنه يرتبط أكثر بالحدود البحرية بشمال وشمال غرب الخليج. ومهمته الأساسية مراقبة الحدود البحرية بين ايران والعراق والكويت.

- **المنطقة البحرية الرابعة. عسلوية/دَيِّر**

تتمركز في قطاع عسلوية–دَيِّر، مهمته الأساسية حماية حقول الغاز والمنشآت البحرية التابعة لها ومرافق الإنتاج والتكثيف والتصدير المتصلة بهذا الحقل. وهو ما يجعله أحد أكثر السواحل الإيرانية حساسية من حيث القيمة الاقتصادية والاستراتيجية.

- **المنطقة البحرية الخامسة. شِناس/بندر لنجة**

تمثل القطاع الأهم بعد المنطقة الأولى في معادلة هرمز، لأنها تغطي الساحل والجزر الحاكمة لهذا المحور، وفي مقدمتها طنب الكبرى وطنب الصغرى وسيري، بما يوسع نطاق الرصد والتمركز والاسناد قبل بلوغ الممر الحرج.

٦- العقيدة البحرية القتالية للحرس الثوري. وأنماط تعطيل العبور

لا تقوم العقيدة البحرية للحرس الثوري على السيطرة البحرية التقليدية، بل على منع الخصم من العمل بحرية، وتقليص هامش المناورة لديه، وفرض بيئة تشغيلية مضطربة في الممرات الضيقة. لذلك تعتمد على المزج بين الزوارق السريعة، والألغام، والتهديد الصاروخي الساحلي، والعمل في المياه المقيدة، وأعمال زراعة الألغام مع الاستفادة من القرب الجغرافي والكثافة العددية للوسائط البحرية الخفيفة والسرعة، بدل الاشتباك البحري التقليدي المفتوح.

وفي جانب زراعة الألغام، تشير المصادر إلى أن ايران تمتلك منظومة ألغام بحرية متنوعة منها المربوطة والقاعية والساحلية. وتظهر سلسلة Maham ضمن الألغام المتوفرة لديهم، ولا تكمن خطورة هذه المنظومة في قدرتها على إحداث إصابة مباشرة، بل في قدرتها على فرض بيئة عبور عالية المخاطر تربك الملاحة، وترفع كلفة التأمين وتبطئ الحركة البحرية، وتفرض إجراءات إضافية للمسح والحماية. أما من حيث العدد، فلا يتوفر توزيع موثوق لكل طراز على حدة، لكن التقديرات الامريكية تشير إلى أن ايران تحتفظ بمخزون يتجاوز ٥٠٠٠ لغم بحري من ألغام التماس وألغام التأثير. وهذا المخزون يمنحها قدرة واضحة على التعطيل والارباك في هرمز.

كما أن التهديد في هرمز لم يعد مادياً فقط. فالتحديثات الملاحية الأخيرة JMIC/UKMTO تشير بوضوح إلى استمرار بيئة كثيفة من التشويش والتضليل الملاحي، تشمل GNSS/GPS interference و AIS anomalies وارتباك الاتصالات، بما يرفع مخاطر الملاحة ويضيف طبقة جديدة من التعطيل، وأهمية ذلك تأتي من كون تعطيل هرمز اليوم قد يبدأ من تقويض الثقة في صلاحية البيئة الملاحية نفسها، لا من اغلاقه الصريح.

وفي هذا السياق، يتضح أن مهمة الحرس الثوري البحري تتجاوز مجرد الحضور العسكري إلى تثبيت السيطرة على نطاق خليج عمان-مضيق هرمز- الخليج العربي، ومراقبة حركة الملاحة والتحكم بها، وحماية البنية الساحلية الايرانية الحيوية، مما يجعل المضيق في المنظور الايراني مجالاً دائماً للمساومة والضغط الاستراتيجي، لا مجرد عبور بحري.

٧- احتواء الأزمة وحدود نهاية التهديد

الراجح أن احتواء الأزمة، مهما كان مهمًا، لن يعني انتهاء الخطر. فالمشكلة في هرمز ليست ظرفية بحيث تزول بانتهاء موجة التصعيد الراهنة، بل هي مرتبطة ببنية أوسع تجمع بين الموقع، والطاقة، والعقيدة الإيرانية، وقابلية الممر لإعادة التوظيف في كل مرحلة توتر جديدة.

فالمضيق سيبقى المنفذ البحري الأهم لتدفقات الطاقة الخليجية، وستبقى الضفة الإيرانية محتفظة بأفضلية موضعية لا يمكن إلغاؤها، وسيبقى الحرس الثوري متمسكًا بنمط عمل قائم على الضغط غير المتماثل ورفع الكلفة

دون الانزلاق بالضرورة إلى إغلاق كامل ومعلن. وهذا يعني أن أي تهدئة مقبلة قد تنجح في خفض مستوى التوتر، لكنها لا تمحو قابلية الممر للعودة مجددًا إلى دائرة الابتزاز والضغط.

ومن هنا، فإن النجاح الحقيقي لا يُقاس فقط بإعادة السفن إلى العبور، بل بمدى القدرة على تخفيض قابلية هرمز لإعادة الاستخدام كورقة تهديد. فإذا بقيت كلفة التعطيل منخفضة نسبيًا، وبقيت ثقة السوق قابلة للاهتزاز السريع، وظلت أدوات الإرباك والضغط متاحة للاستخدام في كل أزمة، فإن الممر سيبقى عرضة لدورات متكررة من التهديد والاحتواء المؤقت، لا لحالة استقرار راسخة.

وعليه، فإن السؤال الأهم ليس: هل سينتهي التصعيد الحالي؟ بل: هل جرى تقليص قدرة أي طرف على إعادة تحويل هرمز، عند كل أزمة لاحقة، إلى أداة ضغط على الطاقة والتجارة والاستقرار الإقليمي؟ فإذا كان الجواب بالنفي، فإن الأزمة تكون قد هُدئت، لكنها لم تُحل جذريًا.

٨- الخلاصة التقديرية

مضيق هرمز ليس مجرد نقطة اختناق ، بل مجال دائم للتعطيل والمساومة. وتنبع خطورته من التقاء ثلاثة عناصر في حيز واحد: كثافة العبور لمشتقات الطاقة، والجغرافيا البحرية المقيدة، والعقيدة الايرانية القائمة على رفع الكُلفة دون الحاجة إلى اغلاق كامل. قد تهدأ الأزمة، لكن هرمز سيبقى، ما لم تتغير معادلته البنيوية ، ممرا مفتوحاً وقابلاً للتعطيل عملياتيا.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net